الغلاف

جورج شاهين

بعد عامين و70 يوما على نهاية ولاية الرئيس السابق للجمهورية العماد ميشال عون، وعامين و131 يوما على اولى المهل التي كان يفترض ان ينتخب خلالها رئيس الجمهورية من اعضاء مجلس النواب ضمن مهلة الستين يوما الفاصلة عن نهاية ولاية الرئيس السلف، انتخب الرئيس الرابع عشر للجمهورية العماد جوزف عون

بعد عامين و131 يومًا العماد جوزف عون 9 كانون الثاني 2025 تاريخ جديد لولاية الرئيس

هكذا تحول التاسع من كانون الثاني 2025 تاريخا جديدا ومستحدثا لنهاية ولاية الرئيس العتيد للجمهورية اللبنانية الممتدة لست سنوات، والتي ستنتهي في 9 كانون الثاني من العام 2031. وقد تعددت التواريخ الخاصة بهذا الحدث الدستوري غير المنتظم بفعل الفشل في انتخاب الرئيس من ضمن المهل الدستورية اكثر من مرة، وبعدما بقيت لفترة طويلة مرتبطة بتاريخ 23 ايلول حتى العام 1988 حيث بدأ مسلسل الشغور الرئاسي حتى انتخاب الرئيس الحادي عشر للجمهورية الراحل الياس الهراوي العام 1989 بعد 14 شهرا من خلو سدة الرئاسة، لتليها اطول فترات الشغور، والتي امتدت على مدى 29 شهرا ما بين نهاية ولاية الرئيس الثاني عشر العماد ميشال سليمان في 25 ايار 2014، وحتى انتخاب الرئيس الثالث عشر العماد ميشال عون في 31 تشرين الاول 2016.

جاء هذا الانجاز الذي طال انتظاره في الجلسة الانتخابية الثالثة عشرة لانتخاب الرئيس التي انتهت في دورتها الثانية بصعود الدخان الابيض من ساحة النجمة بانتخاب قائد الجيش العماد جوزف عون بـ99 صوتا، ووجدت 9 اوراق بيض، وسمى 13 آخرين "السيادة والدستور"، فيما حملت ورقتان اسم شبلي الملاط واعتبرت خمس اوراق ملغاة.

انعقدت الجلسة بدورتها الاولى عند الحادية عشرة من قبل ظهر الخميس 9 كانون الثاني 2025 برئاسة رئيس المجلس نبيه بري وحضور النواب الـ128، وقد دعي اليها اعضاء السلك الديبلوماسي المعتمد في لبنان حيث شارك فيها استثنائيا الموفد الرئاسي الفرنسي جان ايف لودريان، الموفد السعودي يزيد بن فرحان، سفراء الدول اعضاء اللجنة الخماسية، وعدد كبير من الديبلوماسيين من مختلف البعثات، ومن السلك القنصلي في لبنان. كما حضرت عائلة الرئيس المنتخب الجلسة في الدورة التالية، فيما اعتذر الموفد الرئاسي الاميركي آموس هوكشتاين عن المشاركة فيها على الرغم من وجوده في لبنان قبل موعدها بقليل.

افتتح الرئيس بري الجلسة عند الحادية عشرة، واستهلت بالاعلان عن ان جميع النواب حاضرون مما يوفر نصابا كاملا، ولم يعتذر اي منهم قبل طلب تلاوة المواد 49، 74، 75 من الدستور والمادتين 11 و12 من النظام الداخلي المتعلقة بموظفي الفئة الاولى. بدأ النواب المعارضون لانتخاب قائد الجيش بالتصفيق خلال تلاوة المادة 49 من الدستور، التي تنص على عدم جواز انتخاب موظفي الفئة الاولى باعتبار ان هذه المادة تنص على انه: "لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الاولى، وما يعادلها في جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الاشخاص المعنويين في القانون العام مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعليا عن وظيفتهم او تاريخ احالتهم على التقاعد".

من القيادة الى الرئاسة

العماد جوزف خليل عون هو الرئيس الرابع عشر للبنان، وقد سبقه عدد من قادة الجيش الذين انتخبوا رؤساء للجمهورية فكان الرئيس الخامس منهم، وهم:

- **اللواء فؤاد شهاب (1958 ـ 1964).**
- **العماد اميل لحود (1998 ـ 2007).**
- **العماد ميشال سليمان (2008 ـ 2014).**
- **العماد ميشال عون (2016 ـ 2022).**

على هذه الخلفيات، دار جدل نيابي تم خلاله المزج بين ما هو دستوري وما هو سياسي، وتطورت بعض المواقف الى ما يشكل تبادلا للاتهامات وبكلمات نابية وشخصية، رفعت من منسوب التوتر بين النواب المعارضين الذين يؤيدون انتخاب القائد بثلثي الاصوات كمعبر الزامي لاعلان فوزه سواء من الجلسة الاولى او في الدورات التي تليها، وبين مَن يعتقدون باستحالة اعتباره مرشحا لما يشكله من خرق للدستور ايا تكن السوابق التي تم احصاؤها عند انتخاب اكثر من قائد للجيش في استحقاقات سابقة.

بعد الجدال الذي استمر حوالى 35 دقيقة تقريبا بكل ما رافقه من قراءات وفتاوى دستورية وقانونية متناقضة تراوحت بين التباكي على خرق الدستور، وما شكل خرقا لـ "السيادة" بعدما لامست الاتهامات مبعوثين دوليين مارسوا ضغوطا على العملية الانتخابية بعد عامين من الفشل النيابي في انتخاب الرئيس الخلف في ظل خلو سدة الرئاسة من شاغلها. في خطوة اذنت بانتهاء النقاش السياسي والدستوري، طلب الرئيس بري بدء عملية الاقتراع لانتخاب الرئيس، مشددا على توزيع الاوراق على النواب في مقاعدهم، ورقة ورقة. في نهاية العملية، تبين ان المقترعين 128 وعدد المغلفات 128، ليبدأ فرز الاصوات. انتهت العملية بنيل عون 71 صوتا، وسجل 37 ورقة بيضاء، وورقتان باسم شبلي الملاط و14 ورقة حملت شعار "السيادة والدستور"، واعتبرت 4 اوراق ملغاة. بعدها قال الرئيس بري: "الامر في حاجة الى ان نرفع الجلسة لمدة ساعتين. ونعود الى هنا". حين اعترض عدد من النواب على قرار الرفع، معتبرين ان الدورة الثانية يجب ان تكون مباشرة بعد انتهاء الدورة الاولى. توجه بري الى احد منتقديه بمخالفة الدستور قائلا: "مش انت بتعلمني الدستور".

في مستهل الدورة الثانية، رد الرئيس بري على مداخلة للنائب ملحم خلف عن تعديل ضمني للدستور، فقال: "سكتنا كتير عن هيدا الموضوع". واضاف: "هذا الكلام لا قيمة له".

واطلق عملية الاقتراع مرة ثانية معلنا في نهايتها ان قائد الجيش العماد جوزف عون فاز برئاسة الجمهورية في الدورة الثانية بعد حصوله على 99 صوتا، ، فيما صوت 9 نواب بورقة بيضاء، و13 آخرين بورقة "السيادة والدستور"، وحملت ورقتان اسم شبلي الملاط، واعتبرت خمسة اوراق ملغاة. بعد اعلانه انتخاب العماد عون رئيسا للجمهورية، القى الرئيس بري كلمة مقتضبة قال فيها: "اتقدم باسم الامة واللبنانيين جميعا بالتهنئة الى فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، وخاصة في هذه الظروف الحرجة لاسيما في الجنوب حيث يتعرض اهلنا الى ابشع واشد الحروب قساوة من اي حرب اخرى. لبنان اليوم في حاجة الى كل شيء والمناطق الجنوبية الحدودية في حاجة الى كل شيء وكذلك كل الجنوب".

وختم: "باسم المجلس اتقدم بالتهنئة لفخامة الرئيس".

بعدها طلب الرئيس بري ابلاغ الرئيس عون النتيجة، ودعاه الى القاعة العامة لأداء اليمين الدستورية والقاء خطاب القسم امام المجلس، قبل ان ينتقل والرئيس بري الى مكتبه حيث تلقى تهاني الحاضرين. ◄

من خطاب القسم

بعد اداء اليمين الدستورية القى الرئيس المنتخب العماد جوزف عون خطاب القسم، وهذه مقتطفات منه:

"لقد شرفني السادة النواب بانتخابي رئيسا للجمهورية اللبنانية، وهو اعظم الاوسمة التي احملها واكبر المسؤوليات، فأصبحت الرئيس الاول بعد المئوية الاولى لقيام دولة لبنان الكبير، في وسط زلزال شرق اوسطي تصدعت فيه تحالفات وسقطت انظمة وقد تتغير حدود.

لقد وصلنا الى ساعة الحقيقة. نحن في ازمة حكم يفترض فيها تغيير الاداء السياسي في رؤيتنا لحفظ امننا وحدودنا، وفي سياساتنا الاقتصادية، وفي تخطيطنا لرعاية شؤوننا الاجتماعية، وفي مفهوم الديموقراطية وفي حكم الاكثرية وحقوق الاقليات، وفي صورة لبنان في الخارج وعلاقاتنا بالاغتراب.

لذا عهدي الى اللبنانيين اينما كانوا وليسمع العالم كله.

اليوم تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ لبنان، اقسمت فيها امام مجلسكم الكريم وامام الشعب اللبناني يمين الاخلاص للامة اللبنانية، وان امارس صلاحيات رئيس الجمهورية كاملة كحكم عادل بين المؤسسات هدفه حماية قدسية الحريات الفردية والجماعية التي هي جوهر الكيان اللبناني.

عهدي ان اعمل مع الحكومة المقبلة على اقرار مشروع قانون جديد لاستقلالية القضاء بشقه العدلي والاداري والمالي.

عهدي ان اطعن بدستورية اي قانون يخالف احكام الدستور، وان احترم فصل السلطات فأمارس دوري الرقابي عليها بأمانة وموضوعية.

عهدي ان ادعو الى استشارات نيابية سريعة لتكليف رئيس حكومة هو شريك في المسؤولية لا خصم، نمارس صلاحياتنا بروح ايجابية تهدف الى استمرارية المرفق العام.

عهدي مع المجلس النيابي ومجلس الوزراء ان نعيد هيكلة الادارة العامة، وان نقوم بالمداورة في وظائف الفئة الاولى في الادارات والمؤسسات العامة.

عهدي ان امارس دوري كقائد اعلى للقوات المسلحة وكرئيس للمجلس الاعلى للدفاع بحيث اعمل من خلالهما على تأكيد حق الدولة في احتكار حمل السلاح.

عهدي ان اسهر على تفعيل عمل اجهزة القوى الامنية على اختلاف مهامها كأداة اساسية لحفظ الامن وتطبيق القوانين.

عهدي ان ادعو الى مناقشة سياسة دفاعية متكاملة كجزء من استراتيجية امن وطني على المستويات الديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية بما يمكن الدولة اللبنانية، اكرر الدولة اللبنانية، من ازالة الاحتلال الاسرائيلي ورد عدوانه عن كافة الاراضي اللبنانية.

عهدي ان نعيد اعمار ما هدمه العدوان الاسرائيلي في الجنوب والبقاع والضاحية وجميع انحاء لبنان بشفافية وإيمان.

عهدي بأن نتمسك جميعا بمبدأ رفض توطين الاخوة الفلسطينيين حفاظا على حق العودة وتثبيتا لحل الدولتين الذي اقر في "قمة بيروت" وفقا لمبادرة السلام العربية.

عهدي ان اقيم افضل العلاقات مع الدول العربية الشقيقة انطلاقا من ان لبنان عربي الانتماء والهوية، وان نبني الشراكات الاستراتيجية مع دول المشرق والخليج العربي وشمال افريقيا، وان نمنع اي تآمر على انظمتها وسيادتها وان نمارس سياسة الحياد الايجابي.

وانطلاقا من المتغيرات الاقليمية المتسارعة، لدينا فرصة تاريخية لبدء حوار جدي وندي مع الدولة السورية بهدف معالجة كافة المسائل العالقة بيننا، لاسيما مسألة احترام سيادة واستقلال كل من البلدين وضبط الحدود في الاتجاهين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي منهما، وحل ملف المفقودين ومسألة النازحين السوريين.

عهدي ان ننفتح على الشرق والغرب وان نقيم التحالفات، وان نفعل علاقة لبنان الخارجية مع الدول الصديقة والمجتمع الدولي.

عهدي ان يفتخر كل مغترب بلبناننا كما يفتخر لبنان بمغتربيه.

عهدي ان ادفع مع الحكومات المقبلة في اتجاه تطوير قوانين الانتخابات بما يعزز فرص تداول السلطة والتمثيل الصحيح والشفافية والمحاسبة، وان اعمل على اقرار مشروع قانون اللامركزية الادارية الموسعة.

عهدي ان اتمسك بالحفاظ على الاقتصاد الحر والملكية الفردية، اقتصاد تنتظم فيه المصارف تحت سقف الحوكمة والشفافية، وعهدي ان لا اتهاون في حماية اموال المودعين.

عهدي ان اسعى الى تعزيز شبكات الامان الاجتماعي لاسيما الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية.

عهدي ان نستثمر في العلم ثم العلم ثم العلم، وفي المدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية وفي الحفاظ على التعليم الخاص وحريته.

الى رفاق السلاح، في هذه اللحظة اخلع عني البزة المرقطة والبس اللباس المدني، ولكني ابقى منكم ولكم افتخر بانتمائي الى مدرستكم الوطنية، مدرسة الشرف والتضحية والوفاء، واحفظ في قلبي وعقلي ووجداني تضحياتكم وبطولاتكم، انتم المؤسسة التي يبنى على اكتافها الوطن، وتحمي وحدته، لم تخذلوا الشعب يوما وانا بدوري لن اخذلكم.

الى احبائي اللبنانيين اقول: عهدي هو عهدكم، ورش العمل كثيرة ولا قدرة لي عليها لوحدي. انها مسؤوليات السادة النواب والوزراء والقضاء والاحزاب والمجتمع المدني. وعهدي ان اعمل مع هؤلاء جميعا للدفاع عن المصلحة العامة وعن حقوق اللبنانيين افرادا وجماعات".